الفصل الأول

حُـرّاس الأتـاتـوركيـّـــة

الفصل الأول

حُرّاس الأتاتوركيـــّة

اتسم تاريخ تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين بتزايد تدخل الجيش في السياسة، وتجلى ذلك في الانقلابات العسكرية الأربعة التي حدثت في الأعوام 1960، 1971، 1980 و 1997. وقد ألقت تلك الانقلابات ظلالاً من الشكوك حول " الديمقراطية " التركية، ووفقاً للصحفي التركي المعروف أحمد آلتان فإن الجيش التركي وقف عائقاً أمام تحول تركيا إلى بلد ديمقراطي، مضيفاً بأن الجيش هو القوة المهيمنة على النظام السياسي في البلاد بقوله " إن معظم دول العالم تمتلك جيشاً، لكن في تركيا الجيش هو الذي يمتلك دولة " [1]. وفي السياق ذاته يرى باحث آخر " أن الجيش التركي لا يعطي الانطباع بأنه في خدمة الأمة، لكن يبدو أنه يحكمها، بل يُملي عليها إرادته تقريباً بطريقة غريبة " [2].

الواقع أن التطورات التي مرت بها تركيا منذ الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960 أظهرت بأن الجيش صار صاحب الكلمة العليا في معظم قضايا السياستين الداخلية والخارجية، وأن السياسة في هذا البلد خضعت لرقابة الجيش الذي يقف وراء الكواليس مستعداً للتدخل عندما يرى " ضرورة " لذلك. ومنذ ثمانينات القرن العشرين تركّز اهتمام الجيش التركي على مسألتين من مسائل السياسة الداخلية، والتي لها مضامين بالنسبة لعلاقاتها الخارجية أيضاً وهما ؛ الحركة الكردية المسلحة بقيادة حزب العمال الكردستاني " ب.ك.ك " منذ 1984، والحركة الإسلامية التي برز دورها المؤثر في السياسة التركية في وقتٍ متزامن.

إن دراسة موقف الجيش من الحركة الإسلامية في تركيا تقتضي توضيح موقع الجيش في هيكل السلطة في تركيا اولا، والعوامل التي رسمت دوره بوصفه " حارساً " للعقيدة الأتاتوركية ثانياً، كمدخل لفهم محددات موقفه هذا.

- موقع الجيش في هيكل السلطة :

يمكن القول، من منظور تاريخي، أن دور الجيش في السياسة، وموقعه المهم في هيكل السلطة في تركيا ليس ظاهرة حديثة. فمنذ عهد الدولة العثمانية شكّل الجيش، ولاسيما وحدات الإنكشارية التي كانت تمثل قوات النخبة فيه، والبيروقراطية والعلماء (الهيئة الدينية) الدعامات الثلاث التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي التقليدي [3]. فقد كان للجيش دور أساسي في قيام الدولة العثمانية وتوسعها، كما أنه كان أداةً بيد الدولة في محاولتها حكم السكان غير المتجانسين اجتماعياً واثنياً، وإخضاع المجموعات المحلية. كما تعزّز الموقع النخبوي للجيش من خلال الفكرة القائلة بأنه يمثل الفضيلة العليا للدولة، وإن الأخيرة هي المرادف للمجتمع وهويته الثقافية والدينية [4].

ومع بدء عوامل الضعف والانحلال في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، اختل الضبط والنظام في الجيش الإنكشاري الذي بدأ التدخل في الشأن السياسي

بصورة متزايدة. وقد تمثل ذلك في تدبيرهم المؤامرات وتمرّدهم ضد السلطة في مناسبات عديدة انتهت أحياناً بعزل وقتل السلاطين أو الصدور العظام (رؤساء الوزارة)[5]. وفي الوقت ذاته تحول الإنكشارية إلى قوةٍ تحافظ على الوضع الراهن وتدافع عنه، مدعومة في ذلك من قبل عدد من العلماء، ضد محاولات التحديث العسكري التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، ولاسيما محاولة السلطان سليم الثالث (1789-1807) بناء جيش جديد، إذ أدرك الإنكشارية أن ذلك ينطوي على تهديد لمركزهم ومقدمة لإزاحتهم. ولإزالة هذه العقبة من أمام تحديث الجيش العثماني دبّر السلطان محمود الثاني (1808-1839) أمر تصفية قادة الجيش الإنكشاري في عام 1826، وتشتيت أفراده. وبذلك أصبح الطريق ممهداً لإجراء إصلاحات عسكرية في القرن التاسع عشر، تضمنت إعادة تنظيم الجيش العثماني، والاهتمام بتجهيزه وتسليحه، وتطوير قدرات أفراده من خلال الاستعانة ببعثات تدريبية أوربية، أو إرسال بعثات إلى أوربا لغرض التدريب وتلقي العلوم العسكرية. وكان من نتائج ذلك أيضاً تأثر العديد من ضباط الجيش العثماني بالأفكار الإصلاحية الليبرالية، وظهور مجموعات وجمعيات سرية داخل الجيش [6]. ومهد ذلك لعودة الجيش إلى التدخل في السياسة مجدداً، ومن الأمثلة البارزة على ذلك انقلاب عام 1908 الذي أفضى إلى إعادة العمل بالدستور العثماني لعام 1876، ثم عزل السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان 1909.

أخذ الجيش يخوض في السياسة بشكل متزايد بعد انقلاب عام 1908، وأدى ذلك إلى هزائم العثمانيين المأساوية في حرب البلقان 1912-1913، وتحكّم ثلاثة من قادة حزب الاتحاد والترقي في السلطة وهم، أنور باشا وجمال باشا وطلعت باشا، ثم إقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى انهيارها النهائي [7].

كان مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال باشا معاصراً للحوادث السابقة، كما كان عضواً في حزب الاتحاد والترقي لبعض الوقت. وقد تعلم درساً مُهماً من فترة حكم الاتحاديين، ولذلك وضع حواجز أمام التورط المباشر للضباط الناشطين في الحياة السياسية اليومية، وأراد بذلك حماية الجيش من المخاطر الناشئة عن مثل هذه المغامرات [8]. وقد عبّر مصطفى كمال عن موقفه المعارض لتدخل الجيش في السياسة منذ وقت مبكر عندما حضر المؤتمر السنوي لحزب الاتحاد والترقي في مدينة سالونيك في صيف 1909 بصفته مندوباً عن فرع الحزب في طرابلس الغرب (ليبيا). فقد ذكر في ذلك الاجتماع أن المحافظة على الدولة العثمانية والدستور لا يتطلب حزباً عسكرياً. بل جيشاً قوياً من جهة وحزباً قوياً من جهة أخرى، وأوضح قائلاً" إن الجندي الذي يحاول أن يخدم سيّدين سيصبح، في الحال، جندياً سيئاً وسياسياً سيئاً" [9]. وفي نهاية ذلك العام استقال مصطفى كمال من الحزب [10].

بعد وصول مصطفى كمال إلى ميناء سامسون في 19 أيار 1919 وتوليه قيادة حركة المقاومة هناك استقال من الجيش في 8 تموز من ذلك العام بعد أن أصدر السلطان محمد وحيد الدين أمراً بإعفائه من منصبه مفتشاً للجيش التاسع. وعلى أية حال، لم يتردد مصطفى كمال في استخدام تشكيلات الجيش في الأناضول في مقاومة الاحتلال الأجنبي، إلا أنه لم يتخذ لقب القائد العام حتى آب عام 1921 أثناء مواجهة التقدم اليوناني نحو العمقالأناضولي. وفي 19 أيلول 1921 منحه المجلس الوطني الكبير رتبة مُشير (ماريشال) ولقب " غازي " بعد انتصاره على القوات اليونانية في معركة سقارية [11].

وفي أثناء حـرب الاستقلال أيضاً، وخلافاً للتقليد العثمانـــي الذي جعل رئيس .
هيئة الأركان العامة للجيش تابعاً لوزير الدفاع، أصّر مصطفى كمال على أن رئيس هيئـة الأركـان العامـة يجـب أن يكـون فـي الـوزارة. وفـي 25 نيسـان 1920 وافـق المجلـس الـوطني الكبيـر علـى طلـب مصـطفى كمـال بـأن يعمـل العميـد عصـمت باشـا، رئـيس هيئـة الأركـان العامـة بالنيابـة، مـع النـواب الستة الذين تم اختيـارهم للعمـل كـوزراء لحـين تشـكيل وزارة كاملة. واستناداً إلى ذلك صدر القانون رقم (3) في 2 أيـار 1920 الذي نـص علـى أن منصب رئيس هيئة الأركان العامة مركزاً نظامياً ضمن الوزارة [12]. وفضـلاً عن ذلك كـان المجال مفتوحاً أمام العسكريين للترشيح لعضوية المجلس الوطني الكبير.

وبعد انتهاء حرب الاستقلال حرص مصـطفى كمـال علـى ضـمان بقـاء الجـيش بعيداً عن السياسـة، وكانـت الخطـوة الأولـى فـي هذا الاتجـاه القـانون الـذي أقرّه المجلـس الـوطني الكبير في 19 كـانون الأول 1923 واشـترط استقالة العسكريين مـن مناصـبهم العسكرية قبـل تولّي مقاعدهم النيابية في المجلس. ومع أن القانون المذكور كان قد استثنى العسكريين الـذين سبق أن فازوا في الانتخابات النيابية التـي جرت فـي حزيـران 1923، إلا أنهم شملوا ببنـوده لاحقاً في تشرين الأول 1924 [13]. ومن الجدير بالذكر أن المـادة (23) مـن الدسـتور التركـي لعام 1924 نصّت على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الكبير وبين المنصـب الحكومي، بما في ذلك المناصب العسكرية، في وقت واحد. كمـا أن المـادة (40) منـه عهـدت بالقيـادة العليـا للقـوات المسـلحة إلـى المجلـس الـوطني الكبيـر ممـثلاً فـي رئـيس الجمهوريـة التركية [14].

وكان مصطفى كمال قد أنهى في 3 آذار 1924 الموقـع الـذي كـان يشـغله رئـيس هيئـة الأركان العامة ضمن الوزارة ليصبح رئيساً لمديرية عامة ملحقة بمكتب رئيس الجمهوريـة، أي أنه صار مسؤولاً أمام رئيس الجمهوريـة فقط متجـاوزاً وزيـر الـدفاع الـوطني الـذي كـان بمثابة قناة لنقل وجهات نظر قادة الجيش إلى الحكومـة، بـدلاً مـن ممارسـة سـلطة فعليـة علـى الجيش [15]. واستمر هذا الوضـع حتـى عـام 1949 عنـدما وُضـع رئـيس هيئـة الأركـان العامـة تحت سلطة وزير الدفاع الوطني [16].

إن الإجراءات الهادفة إلى منع تـدخل الجـيش فـي السياسـة تعزّزت مـن خـلال المـادة (148) من قانون العقوبات العسكري التـي نصـت علـى " تجـريم العسـكري الـذي ينضـم إلـى حـزب سياسـي، أو يعقـد اجتماعـات سياسـية أو يشـترك فيهـا، أو يلقـي خطابـاً سياسـياً علـى الناس، أو يُهيئ أو يُوّقع أو يُرسل أي إعلان سياسي الطابع إلـى الصـحافة [17]. ومضـت هـذه العملية إلى أبعد فـي عـامي 1946 و 1950 عنـدما تم تغيير قـانون الانتخابـات النيابيـة بحيـث حُرم الضباط والجنود وطلاب الكلية العسكرية كافةً من حق الانتخاب [18].

إن إبعاد الجيش عن السياسة فـي تلـك الحقبـة لا يعنـي تراجـع مكانـة أو موقـع الجـيش في هيكلية السلطة بدرجة كبيرة. فقد كان لـرئيس هيئـة الأركـان العامـة العتيد المُشير فـوزي چقماق [19] مكانة مهمة فـي الدولـة وكانـت لـه الأسبقية علـى جميـع الـوزراء. كمـا أنـه كـان بمثابة الناطق باسم الجيش، ويعبّر عن رغباته في الظروف العادية ويعرضـها علـى المجلـس العسكري الأعلى، الذي تأسس في عام 1936، حيث يلتقي كبار قادة الجيش مع وزيـر الـدفاع لبحـث القضـايا التـي تخـص الجـيش. وكـان چقماق يحضـر اجتماعـات مجلـس الـوزراء فـي

مناسبات عديدة، كما كان بإمكانه الوصول مباشرةً إلى قادة الحكومة وأعضاء المجلس الوطني الكبير، الذين كان العديد منهم ضباط سابقون في الجيش. وكانت الدولة تستشير كبار قادة الجيش في مسائل عديدة مثل إنشاء الطرق ومد السكك الحديدية، وتحديد مواقع المنشآت الصناعية، والتشريعات التي على وشك الصدور، كما كان للاعتبارات العسكرية أثر كبير في صياغة البرنامج الاقتصادي للحكومة في الثلاثينات [20]، وفضلاً عن ذلك كان العديد من كبار رجال الدولة من خلفية عسكرية، إذ أن كل الوزارات التي تشكّلت بين عامي 1920-1948 ضمت وزراء كانوا ضباط في الجيش أصلاً [21]. ومما يجدر ذكره هنا أن عصمت اينونو، الذي تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة أتاتورك في عام 1938، كان قد استشار قادة الجيش بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بخصوص الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، مؤكداً لهم أن ذلك لن يشكل تهديداً للسياسات والمبادئ الأتاتوركية، وأن الجيش سوف يستمر في أداء دوره بوصفه راعياً للدولة أو قيّماً عليها[22].

وبالرغم من الانسجام الذي كان قائماً بين الجيش والدولة في عهد حزب الشعب الجمهوري 1923-1950، إلا أن هناك إشارات حول تبّرم العديد من الضباط من ذلك الحزب في نهاية الأربعينات بسبب قمعه للمعارضة، وبأن بعض الضباط كانوا على وشك القيام بثورة ضده في عام 1950 [23]. وعلى أية حال فإن حزب الشعب خسر في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 أيار 1950 لصالح الحزب الرئيس المنافس له، وهو الحزب الديمقراطي [24].

استمر الحزب الديمقراطي في السلطة حتى الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960. وخلافاً لحزب الشعب الجمهوري كان زعماء الحزب الديمقراطي من المدنيين، كما إن جميع الوزارات التي تشكلت في عهدهم كانت تتألف بشكلٍ رئيسي، وليس حصري، من المدنيين [25]. كما يجب التذكير هنا بأن رئيس هيئة الأركان العامة كان تحت سلطة وزير الدفاع المدني منذ 1949. ومع أن العديد من كبار ضباط الجيش رحبّوا بانتقال السلطة إلى الحزب الديمقراطي، إلا أن سياسات هذا الحزب في سنواته الأخيرة تجاه المعارضة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فضلاً عن إرخاء الحزب الديمقراطي قبضة الدولة نسبياً في الشؤون الدينية، قادت في النهاية إلى قيام الجيش بأول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية التركية فجر يوم 27 أيار 1960.

تميزت الفترة التي أعقبت الانقلاب، وصدور دستور جديد للبلاد في تموز 1961، بتعاظم شأن الجيش وموقعه في هيكلية السلطة في تركيا، وازدياد تدخله في السياسة. إن المادة (110) من الدستور الجديد جعلت رئيس هيئة الأركان مسؤولاً أمام رئيس الوزراء مجدداً وليس أمام وزير الدفاع الوطني. أما المادة (111) فقد نصت على تأسيس هيئة باسم " مجلس الأمن القومي " تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، وقائد قوات الدرك (الجندرمة)، ووزراء الدفاع الوطني والداخلية والخارجية. ويعقد المجلس اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية، وينوب عنه رئيس الوزراء في حالة غيابه. ويمكن دعوة وزراء آخرين لحضور جلسات المجلس حسب متطلبات المسائل المطروحة على جدول أعماله [26]. وكانت وظيفة المجلس مساعدة مجلس الوزراء والتنسيق معه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وكان

مصطلح " الأمن القومي " واسعاً وشاملاً بحيث كان للمجلس ما يقوله في كل المسائل المعروضة أمام مجلس الوزراء [27]. وفي آذار 1962 ازدادت سلطة مجلس الأمن القومي بعد صدور قانون سمح له بالتدخل في مشاورات مجلس الوزراء من خلال الاستشارات المنتظمة والمشاركة في المناقشات التمهيدية [28].

وفي تطور مهم آخر صدر القانون رقم 1324 في 13 تموز 1970 بخصوص صلاحيات رئيس هيئة الأركان العامة. وقد حصل بموجبه على استقلالية ذاتية في تقرير السياسة الدفاعية، والميزانية العسكرية، وأنظمة الأسلحة المستقبلية، وإنتاج وشراء الأسلحة، وجمع المعلومات الاستخبارية والأمن الداخلي والترقيات في الجيش[29]. كما أن القانون المذكور حصر أي اتفاق عسكري دولي أو أي تمثيل لتركيا في أي اجتماع عسكري برئيس هيئة الأركان العامة. فكان رئيس هيئة الأركان العامة، وليس وزير الدفاع الوطني التركي، الوحيد الذي يمثل بلاده في اجتماع مجلس وزراء حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبعد انقلاب 12 آذار 1971 صدر القانون المرقم (1612) بتأسيس " المجلس العسكري الأعلى " الذي ضم كل الجنرالات والأميرالات الكبار، وكان مستقلاً في اتخاذ أي قرار خاص بالجيش، ومنها التعيينات العسكرية. ويمكن لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني المشاركةفيه، لكن دون تأثير فعلي في قراراته مع اعتبار مشاركتهما غطاءاً سياسياً لهذه المقررات [30]. وفي عام 1973 جرت تعديلات دستورية تم بموجبها توسيع المهام الأساسية لمجلس الأمن القومي إلى تقديم " توصيات ".إلى الحكومة [31].

وفي عام 1974 قام رئيس هيئة الأركان العامة ولأول مرة، بصياغة " مفهوم الإستراتيجية العسكرية القومية ". لقد أخذ الجيش على عاتقه تقييم التهديدات كلياً اعتماداً على معلومات مخابراتية من مصادره الخاصة، ولم يكن لوزيري الدفاع الوطني ووزير الخارجية المدنيين رأي في ذلك تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجيش أي إشراف على ميزانيته، إذ كانت رئاسة الأركان العامة تضع الميزانية وترفعها إلى وزير الدفاع الوطني الذي يقدمها بدوره إلى لجنة الدفاع في المجلس الوطني الكبير، والذي يُتوقع منه التصويت بالموافقة عليها [32].

وبعد الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980 صدر دستور جديد في تشرين الثاني عام 1982 في ظل حكم عسكري عزّز دور مجلس الأمن القومي كثيراً. إن المادة (118) من ذلك الدستور حددّت عضوية المجلس المذكور ومهامه، ومما جاء فيها "... يقدم مجلس الأمن القومي إلى مجلس الوزراء آرائه حول اتخاذ القرارات وضمان التنسيق الضروري بخصوص صياغة، ووضع، وتنفيذ سياسة الأمن الوطني للدولة. وسيولي مجلس الوزراء اهتماماً خاصاً بقرارات مجلس الأمن القومي، ولاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات التي يعدّها ضرورية للحفاظ على استقلال الدولة ووجودها، وسلامة البلاد ووحدتها، وأمن المجتمع وسلامته "[33]. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يصدر " توصيات " فقط حسب هذه المادة، إلا أن الجيش عادةً ما يرى أن تلك التوصيات أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قبل الطرف المدني للحكومة، الذي قلما يجرؤ على عدم تلبية المطلوب. وهكذا أصبح الجيش، عن طريق مجلس الأمن القومي " عملياً جزءاً من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية، دون إضفاء الصفة الشرعية رسمياً على مثل هذا الوضع" [34].

لا يقتصر الموقع المهم للجيش في هيكلية السلطة في تركيا على دور رئيس هيئة الأركان العامة، أو صلاحيات مجلس الأمن القومي فقط، بل أن هناك مجال آخر يمارس الجيش دوراً فيه وهو مجال القضاء، ولاسيما محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية في المحافظات التي تُعلن فيها حالة الطوارئ وتخضع للأحكام العرفية، وفي مقدمتها المحافظات الكردية في شرق وجنوب شرق البلاد. إن محاكم أمن الدولة لا تختص فقط بالنظر في الجرائم التقليدية المرتكبة ضد الدولة، بل تنظر في جميع القضايا ذات العلاقة بقانون " مكافحة الإرهاب ". وحتى أوائل عام 1999 كان بين كل هيئة من هيئات هذه المحاكم قاضٍ عسكري [35].

إن مجلس الأمن القومي، وصلة الجيش بالقضاء والمحاكم الخاصة بقضايا الأمن الداخلي، واستقلال رئيس هيئة الأركان العامة عن وزارة الدفاع الوطني بصورة كاملة، جعل الجيش التركي يتمتع بمكانة مهمة في تركيا، مكانةً فريدة تُمكنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه. ونظراً لوزنها وسمعتها التاريخية في أوساط المجتمع التركي أصبحت قيادة الجيش قادرة على ضمان تطبيق برنامجها رغم مقاومة أكثرية المدنيين [36]، باستثناء جزء من العقد الذي تولى فيه توركوت اوزال[37] رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية1983-1993.

.

لقد نجح اوزال إلى حد ما في توكيد سلطة الحكومة المدنية في مواجهة رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش. ففي صيف 1987 تجاوز توصيات القيادة العسكرية العليا بخصوص تعيين الجنرال نجدت اوزتورن رئيساً لهيئة الأركان العامة ونصب بدلاً منه مرشحاً آخر هو الجنرال نجيب تورمتاي. كما قرر اوزال كسر الحواجز القديمة وطرح مسألة الميزانية الدفاعية للمناقشة العامة، وأصدر أمراً بوقف التدريبات العسكرية فوق بحر ايجة بسبب اتفاق توصل إليه مع رئيس وزراء اليونان اندرياس باباندريو دون إبلاغ قادة الجيش أو التشاور معهم مسبقاً [38]. وفي تعليقه على رفض ترشيح الجنرال اوزتورن وتعيين الجنرال نجيب تورمتاي بدلاً عنه قال اوزال " منذ عام 1960 لم تُعيّن حكومة مدنية رئيس هيئة الأركان العامة، لقد كان المنصب يُشغل بالتعاقب التلقائي. إن الحكومات يجب أن تُعيّن بنفسها رئيس هيئة الأركان العامة وفقاً للجدارة، ومن الآن فصاعداً سيصبح هذا أمراً اعتيادياً "[39]. وعندما نشبت أزمة الكويت في آب 1990 وتطورت الأمور إلى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ارتأى اوزال الانضمام إلى ذلكالتحالف. وقد أدى موقفه هذا إلى استقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال تورمتاي في 3 كانون الأول 1990 احتجاجاً على إبقاء اوزال الجيش مراراً خارج عملية صنع القرار في قضايا بالغة الأهمية. وكانت هذه المرة الأولى التي يستقيل فيها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش بسبب خلاف في الرأي مع مسؤول مدني[40]. وبعد وفاة اوزال في نيسان 1993 عادت الأطر السابقة للعلاقة العسكرية – المدنية مجدداً حيث عادت المؤسسة العسكرية إلى ممارسة تأثير سياسي كبير على الحكومات المدنية. حتى عام 2003 عندما بدأت الحكومة التركية بتنفيذ حزمة من الإصلاحات بهدف تقليص الدور السياسي للجيش [41].

وفضلاً عن المواد الدستورية، والقوانين والإجراءات العسكرية، التي رسمت الدور المهم للجيش في السياسة في تركيا توجد عوامل أخرى مهدّت السبيل أمام الجيش لأداء ذلك الدور، وهذه العوامل هي :

أولاً : التنظيم الداخلي المحكم للمؤسسة العسكرية التركية، وولاء الضباط القوي لتلك المؤسسة وشعورهم بأنهم يمثلون " طبقة مستقلة " [42]. إن الجيش التركي يضم نحو 35000 ضابط، منهم حوالي 300 جنرال (باشا) وأدميرال[43]. ومنذ الدراسة الأكاديمية العسكرية يُلقّن هؤلاء على أنهم يدّربون للحصول على معرفة ومؤهلات أفضل، وبأنهم متميزون عن المدنيين [44]. ووفقاً لأحد الدبلوماسيين العرب فإن المؤسسة العسكرية التركية أشبه بـ " المؤسسة البابوية " من حيث " اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية، والتجدد من داخلها وليس من خارجها... " [45]. وعلى أية حال، هناك من يرى أن هذا الوضع تغيّر نسبياً مؤخراً، وإن من غير الممكن بعد الآن " أن نتحدث عن قوات مسلحة تركية لها رؤية موحّدة، وتتبنى الأفكار التي يُعبّر عنها قائدها... إن هناك رؤى مختلفة داخل الجيش أيضاً " [46].

ثانياً : قوة وضخامة الجيش التركي الأمر الذي يشكل مصدر قوة سياسية لا يمكن للمدنيين تجاهلها، فالقوات المسلحة التركية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بين دول حلف الناتو. وقد وصل إجمالي عدد القوات المسلحة التركية في عام 1996 إلى 1,206,700، منهم 639,000 من القوات العاملة و 387,000 من قوات الاحتياط، و 180,000 من القوات شبه العسكرية (الجندرمة والحرس الوطني)، و30,000 جندي في قبرص الشمالية [47].

ثالثاً : الاحترام الذي يحظى به الجيش في أوساط الشعب التركي بسبب دوره في حرب الاستقلال، وأن جميع الأتراك، بما فيهم الإسلاميون، يعدون الجيش منقذاً وطنياً [48]. ونظراً لأن تلك الحرب كانت ضد المسيحيين، من يونانييناوأوربيين، فإن " الجيش التركي لا يزال يعتبر منذ ذلك الحين جيشاً للنبي [محمد] " على حد وصف أحد الباحثين الأتراك [49]. والحقيقة إن المناهج الدراسية عززّت هذه الصورة من خلال تشديدها على أن الجندي التركي هو مدافع ورِع عن الأمة [50]، كما تُقِف المجتمع على احترام الرموز العسكرية التركية مثل مصطفى كمال وفوزي جقماق وعصمت اينونو وغيرهم من الذين يتردد ذكرهم في المناسبات الرسمية مثل عيد النصر في (30 آب) وعيد تأسيس الجمهورية في (29 تشرين الأول) [51].وبالإضافة إلى ذلك ينظر كثير من الأتراك إلى الجيش على أنه مؤسسة غيرفاسدة، في حين تطال اتهامات الفساد المالي وسوء استخدام السلطة العديد من الساسة المدنيين. كما أن المنافسات بين هذه الأحزاب، وعجزها عن حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعل كثير من الأتراك ينظرون بعين الرضا إلى تدخل الجيش لوضع حد لتفاقم الأوضاع. لقد كتب أحد الصحافيين الأتراك في 1982 قائلاً " القوات المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب التركي، وعندما تتفاقم المشاكل إلى أقصى حد، ويدب اليأس في نفوس الشعب، تتأثر القوات المسلحة بهذه المشاكل والمشاعر، وحينها تتدخل القوات المسلحة للقيام بما يعجز الشعب عن

القيام به "[52]. ومنذ عقد الثمانينات أيضاً ظلت استطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أن الجيش هو الأكثر تمتعاً بالثقة في الدولة التركية[53].

- **الجيش حارساً للنظام الأتاتوركي :**

يُبرّر قادة المؤسسة العسكرية التركية دائماً تدخلهم في السياسة عن طريق الانقلابات العسكرية بضرورة المحافظة على خصائص الدولة التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك في البلاد، وفي مقدمتها العلمانية والقومية. ووفقاً لأحد الكتّاب الأتراك فإن شعور الجيش بأنه يحمل مسؤولية المحافظة على الدولة " هو شعور يجري في دمائه "[54]. ومما يعزّز هذا الرأي التصريحات ووجهات النظر التي عبّر عنها في مناسبات متكررة قادة بارزون في المؤسسة العسكرية التركية. فقد صرح أحد هؤلاء قائلاً " نحن جيش النظام (الكمالي)، إن واجبنا هو المحافظة على رسوخ الدولة وصيانة النظام ". أما الجنرال كنعان ايفرن قائد انقلاب 12 أيلول 1980 ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركي (7 آذار 1978 – 1 تموز 1983) فقد ذكر أن زعماء الأحزاب السياسية يميلون إلى الانحراف عن المبادئ الأتاتوركية، وأن الجيش يقوم بما يقوم به تجاه الحكومة المدنية (أي الانقلاب العسكري) لأنه يحظى بدعم من الشعب. كما ذكر الجنرال نجيب تورمتاي رئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركي (24 تموز 1987 – 3 كانون الأول 1990) بأن أتاتورك قد عهد إلى الجيش بمهمة السهر على المعايير التي تقوم عليها الجمهورية التركية، في حين ذكر خلفه الجنرال دوغان كوروش (تولى رئاسة هيئة الأركان العامة بين 6 كانون الأول 1990 – 30 آب 1994) بأن الجيش التركي حارس الأفكار والمُثُل الأتاتوركية[55].

استمد الجيش التركي هذا التصور بخصوص مهمة المحافظة على النظام الأتاتوركي من ثلاثة مصادر أساسية هي :

أولاً : الدور الذي قام به الجيش في قيام الجمهورية التركية وتنفيذ مشروع تحديث وعلمنة الدولة والمجتمع. وقد سبقت الإشارة إلى أن ذلك المشروع قد نُفذ على يد نخبة بيروقراطية – عسكرية في عهد أتاتورك. وكانت المهمة الحيوية للجيش في تلك الفترة هي العمل، بصفته إحدى الأجهزة الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، في نشر أفكار التحديث والقومية والعلمانية، وخصوصاً بين المجّندين[56].

ثانياً : تصريحات مصطفى كمال أتاتورك بخصوص المهام الملقاة على عاتق الجيش في المحافظة على المبادئ الأتاتوركية. ومن أبرز تلك التصريحات ما ورد في الخطاب الذي ألقاه في نادي الجيش في مدينة قونية بتاريخ 22 شباط 1931 بأن الأمة التركية تنظر دائماً إلى الجيش " بوصفه طليعة تحقيق المُثُل القومية النبيلة... وعندما نتحدث عن الجيش فإنني أتحدث عن النخبة المثقفة (الانتلجنسيا) للأمة التركية، المالكين الحقيقيين لهذه البلاد. إن الأمة التركية تعد الجيش حارس مُثُلها العليا "[57]. وفي إشارة إلى ديمومة هذا الدور بالنسبة للجيش أضاف أتاتورك قائلاً " في المستقبل سيتقدم أبناء الجنود الأبطال المسيرة للمحافظة على المُثُل العليا للشعب التركي "[58]. كما ذكر في خطاب آخر له في 1 تشرين الثاني 1937 " أن الجيش، الذي هو مدرسة عظيمة للانضباط الوطني، سيساعد ويدعم بشكل خاص

كفاحنا الاقتصادي والثقافي والاجتماعي " [59]. ومن نافلة القول أن مثل هذه التصريحات من قبل مؤسس الجمهورية التركية تركت انطباعاً قوياً لدى الجيش بأن مهتمة لا تنحصر في الدفاع عن حدود الدولة التركية، بل عن النظام الأتاتوركي أيضاً.

ثالثاً : القوانين الخاصة بالخدمة في القوات المسلحة التي تؤكد على هذا الدور للجيش التركي. إن المادة (34) من " قانون المهام الداخلية " للجيش التركي الذي صدر في عام 1935، والتي تكرّرت في المادة (35) من " قانون المهام الداخلية " للجيش الذي صدر في عام 1961، تنص على أن " مهمة القوات المسلحة التركية حماية الوطن التركي والجمهورية التركية كما هي محدّدة في الدستور " [60]. ولما كانت المبادئ الأتاتوركية قد أدمجت في الدستور التركي منذ عام 1937، كما سبقت الإشارة، فإن المادة المذكورة صارت تعني حماية النظام الأتاتوركي. كما أن المادة (84) من قانون عام 1935 نصت على " حماية الوطن التركي والجمهورية التركية في الداخل والخارج بالسلاح عندما تدعو الحاجة " [61]. والحقيقة أن الناشطين من قادة الجيش فسّروا المواد السابقة أعلاه بأنها تعني أنهم ملزمون بالتدخل في السياسة إذا تعرض وجود الدولة لخطر كبير [62]. كما اعتمدوا عليها في تبرير الانقلابات العسكرية، فبعد انقلاب 12 أيلول 1980، على سبيل المثال، أشار الجنرال كنعان ايفرن إلى المادة (35) من " قانون المهام الداخلية " للجيش لعام 1961 كأساس قانوني لحجته القائلة بأن للقوات المسلحة حق مطلق لاستلام السلطة لأن عدم استلام الجيش السلطة يعني أن الدولة ستنهار [63].

إن القيادات العليا في المؤسسة العسكرية التركية لم تشدّد فقط على دور الجيش بوصفه حارساً للنظام الأتاتوركي، بل حرصت على تلقين ذلك لضباط المستقبل، والدقة في اختيار هؤلاء من خلفيات غير معارضة للمبادئ أو العقيدة الأتاتوركية.

إن تعليم وتدريب سلك ضباط المستقبل يجري في تركيا من خلال نظام خاص يبدأ من المدارس الثانوية العسكرية إلى الأكاديمية العسكرية العليا. وإن القسم الأكبر من ضباط المستقبل يدخلون إلى المدارس الثانوية في سن مبكرة (بين 12 و14 عاماً). ويخضع هؤلاء إلى تدريب وانضباط عسكري صارم، كما يرتدون الزي العسكري ويفصلون عن أسرهم وذويهم إلى حد كبير، إذ لا يلتقون بهم إلا في فترات الإجازات المتباعدة [64]. وتتمتع هذه الثانويات والأكاديميات العسكرية بوضع أفضل من الثانويات والجامعات في تركيا من حيث ظروف الإقامة والخدمات في الأقسام الداخلية، والمكتبات والمختبرات، والأساتذة الكفوئين، ودروس الرياضة والتدريب العسكري. ومع أن الانضمام إلى الثانويات والأكاديميات العسكرية مفتوح نظرياً أمام الجميع، إلا أن واقع الحال إن قبول الطلاب فيها يتم عبر عملية اختيار دقيقة. ومن أهم شروط القبول أن يستوفي المتقدم كل الشروط المطلوبة لانضمام أي طالب إلى مدارس النخبة في العالم (درجات جيدة، خاصة في الدروس العلمية، واللياقة البدنية المناسبة، والمظهر اللائق). والأهم من ذلك التحقق من شخصية المتقدم، بل أسرته ومهنة والديه، وتاريخ العائلة للتأكد من عدم وجود أي فرد فيها، حتى لو كان بعيد الصلة بالمرشح، ذو اتجاه يساري أو إسلامي [65]. كما إن الأكاديميات العسكرية التركية هي من

ضمن المؤسسات القليلة التي لا تقبل انتماء خريجي " معاهد إمام – خطيب " إليها، ولذا فإن واحدة من الشعارات التي رفعها حزب الرفاه الإسلامي في حملته الانتخابية عام 1995 كانت " الرفاه إلى الحكومة، وخريجو إمام – خطيب إلى الجيش " [66].

يُكرّس جزء من المنهج الدراسي في الأكاديميات العسكرية لتلقين ضباط المستقبل المبادئ الأتاتوركية من خلال محاضرات عن " الثورة التركية "، ومصطفى كمال أتاتورك وعقيدته السياسية، ودوره في تاريخ تركيا، وقوانين القوات المسلحة المستندة إلى كتاباته. وتشكل هذه المحاضرات 20% من الساعات الدراسية في الأكاديمية العسكرية، بواقع 160 ساعة من مجموع 960 ساعة في السنة الدراسية[67]. إن الهدف الأساسي من كل ذلك إعداد نخبة قادرة على الدفاع عن حدود البلاد، وعن الأفكار الأتاتوركية، ومواجهة المشاكل الداخلية في البلاد، وبذلك تقوم الطبقة العسكرية في تركيا بإعادة إنتاج نفسها، وقيّمه[68]. وبعد سنوات التدريب والتلقين العقائدي يعد الضابط التركي الجديد نفسه إنساناً استثنائياً، ومسؤولاً عن منع أي تدهور جديد في تركيا. إنه الآن حارس الجمهورية المُعين من الدولة والمكّلف بالدفاع عنها، ليس ضد التهديدات الخارجية حسب بل الأخطار الداخلية أيضاً متمثلةً في " الإسلاميين، الشيوعيين، التخريب، والكرد الانفصاليين " [69].

وعلى أية حال، إن هذا لا يعني أن كل طلبة وخريجي الأكاديميات العسكرية محصّنون تماماً ضد الاتجاهات الفكرية – السياسية الأخرى في البلاد، ومن بينها الاتجاه الإسلامي، كما يتضح من عمليات " تطهير " سلك الضباط من الإسلاميين في أكثر من مناسبة، كما سنأتي على ذكرها لاحقاً. ولذا فإن عملية متابعة وجمع المعلومات وكتابة التقارير عن الضباط من حيث الكفاءة والاتجاه الفكري تبقى مستمرة، ويعّول عليها كثيراً في الترقية إلى المراتب العسكرية العليا (الجنرالات والأدميرالات) والتي تتم عادةً بعد خدمة طويلة في وحدات عسكرية في مختلف أنحاء البلاد. ويتم الترشيح للترقيات هذه من قبل " المجلس العسكري الأعلى " الذي تأسس بعد انقلاب 12 آذار 1971، كما سبقت الإشارة. ويجتمع هذا المجلس عادةً في شهر آب من كل عام حيث يتم ترقية ما بين 30-50 مرشح، ومع أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني أعضاء في هذا المجلس، ولكن لا يُسمح لهم المشاركة في المناقشات، ويتم اختيار أسماء المرشحين للترقية من قبل رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية والجندرمة [70].

ولا يقل أهمية عما سبق انتماء تركيا إلى حلف الناتو منذ عام 1952 وما تركه من تأثير كبير على توجهات المؤسسة العسكرية التركية. ففي داخل ذلك الحلف بدأت شخصية الضباط الأتراك تتغير، فالضباط الشباب الذين اطّلعوا على تقنيات الحرب الحديثة واستراتيجياتها أصبح لديهم إحساس بالأهمية والثقة بالنفسلم يتمتعوا به من قبل [71]. إن إرسال آلاف الضباط الشباب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية للدراسة والتدريب، والاشتراك في مناورات عسكرية مع جيوش دول الناتو، وإلحاق ضباط أتراك في قيادة الناتو كشفت للضباط الأتراك مدى تأخر بلادهم، وأنها لا تستطيع اللحاق بالدول الأوربية إلا من خلال إصلاحات اجتماعية جذرية [72].

لا يمكن تفسير التوجه والأداء السياسي للمؤسسة العسكرية التركية بالعامل العقائدي فقط، بل أن وراء ذلك عامل يتعلق بالوضع الاقتصادي – الاجتماعي لقادة تلك المؤسسة

والدفاع عنه، من خلال الدفاع عن النظام القائم في البلاد. ويبدو هذا العامل بشكل واضح بعد الانقلاب العسكري في عام 1960 عندما أصبحت القيادة العامة للمؤسسة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية – الاجتماعية في البلاد. فقد تحسنّت رواتب العسكريين، وبُنيت بيوت فخمة للباشوات (أي الجنرالات) في مجمع قريب من قصر الرئاسة في أرقى مكان في العاصمة، كما صار الضباط الصغار ينعمون بحياة الطبقة الوسطى المريحة. وانضم الضباط المتقاعدون إلى أعلى مستويات البيروقراطية، كما أُرسل الجنرالات المتقاعدين إلى الخارج بصفة سفراء في البعثات الدبلوماسية التركية، أو منحوا وظائف اسمية بصفة مدراء للشركات الخاصة والمصارف [73].

ومما يستحق انتباهاً خاصاً هنا " جمعية التعاون العسكري المتبادل – Oyak " التي تأسست بموجب القانون رقم (205) في عام 1960 [74]، والتي أدت إلى زج الجيش بشكل مباشر في مجال التجارة والصناعة. وقد ألزم ضباط القوات المسلحة النظاميون على المساهمة بنسبة 10% من رواتبهم في هذه المؤسسة، على أن يعاد إليهم المبلغ في وقت لاحق. وبذلك تم جمع رأسمال معقول استُثمر في بعض فروع الاقتصاد التي تحقق أرباحاً طائلة. وأُلحقت الجمعية بوزارة الدفاع الوطني على الرغم من أنها كانت تدار من قبل مدراء مدنيين وفنيين أشبه بالشركة. وكان الهدف المعلن لهذه الجمعية توفير الحياة المرفهة لأعضائها بمنحهم القروض والفوائد الأخرى. وقد أنشأت " الحوانيت العسكرية " لبيع السلع للقوات المسلحة بأسعار مخفّضة. واستطاعت هذه الجمعية التوسع بشكل سريع وكبير. فخلال عقد من الزمان تمكنت من الحصول على أسهم كبيرة في مصانع وشركات عديدة في تركيا، منها مصانع الشاحنات والجرارات، والتعليب، والإسمنت، والبتروكيمياويات، والإطارات. وكانت إحدى أكثر مساهمات الجمعية نجاحاً هي امتلاكها 42% من أسهم شركة صناعة سيارات " رينو " الفرنسية في تركيا. ومع تضاعف رأسمال الجمعية دخلت مجالات استثمارية أخرى في السبعينات والثمانينات مثل الفنادق والسياحة. وبسبب توسعها وتشعب أعمالها أصبحت الجمعية توصف بـ " القطاع الثالث " جنباً إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص. ونتيجة لكل ما سبق أصبح الجنرالات فئة مرفهة في المجتمع وكرّسوا أنفسهم للحفاظ على الوضع القائم[75].

وبالإضافة إلى " جمعية التعاون العسكري المتبادل "، فإن للقوات البرية والبحرية والجوية التركية أسهم في العديد من المؤسسات الاقتصادية التركية، كما إن هناك علاقات وروابط مباشرة بين المؤسسة العسكرية والشركات الصناعية البارزة في تركيا مثل قوج Koç، وأجزاجي باشي Eczacibaşi، وصبانجي Sabanci، وكذلك مع شركات صناعة حربية، وتكنولوجيا متقدمة، أمريكية وألمانية وفرنسية وإسرائيلية وروسية[76]. وبسبب هذه العلاقات والروابط أصبحت القوات المسلحة التركية متشابكة مع الرأسمالية بحيث لم يعد بإمكانها أن تبقى حيادية أو فوق السياسة[77]، وصار من مصلحتها الإبقاء على الترتيبات الاقتصادية القائمة في البلاد [78]. ولإجلاء الصورة أكثر تجدر الإشارة إلى أن معظم الشركات التجارية والصناعية التركية التي كانت للمؤسسة العسكرية صلة بها كانت تمثل القوى الرأسمالية للمركز" Center " المدافعة عن النظام العلماني بقوة.

ولا بدّ من التذكير هنا أن للعامل الخارجي دور أيضاً في رسم موقف المؤسسة العسكرية إزاء الحركة الاسلامية في تركيا.فقد حرصت أطراف خارجية،ولا سيَّما الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، على ديمومة النظام العلماني في تركيا واستمرار التوجهات الغربية في السياسة التركية. وسنوضّح دور العامل الخارجي بشئ من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن الانقلاب العسكري الرابع في تركيا عام 1997.

هوامش الفصل الأول

(1) Graig S. Smith ،" Terror attacks and Politics put Turkey's Military on edge " ،New York Times ،Nov. 302003 ،.

(2)Chris Kutschera ،" Turkey: The little Known World of the military hierarchy". www.chris-kutschera.com

(3)Lewis ،op. cit ،P. 456 ; Frank Tachau and Metin Heper ،" The State ،Politics and Military in Turkey." Comparative Politics ،Vol. 16 ،No. 1 (October – 1983) P. 18.

(4)Kemal H. Karpat ،" The Military and Politics in Turkey 1960-1964 : A Socio-Cultural Analysis of a Revolution." The American Historical Review ،Vol. LXXV ،No. 6 ، (October – 1970) 1656-1657.

(5) من الأمثلة المبكرة على ذلك تمردهم في عام 1622 الذي انتهى بعزل وقتل السلطان عثمان الثاني (1618-1622) وقتل الصدر الأعظم دلاور باشا. وتدخلهم في عام 1623 الذي أدى إلى عزل السلطان مصطفى الأول وتنصيب السلطان مراد الرابع (1623-1640) في مكانه، وتمردهم في عام 1628 الذي انتهى بقتل الصدر الأعظم الداماد حافظ أحمد باشا، وتمرداتهم في عهد السلطان ابراهيم 1640-1648 ودورهم في عزله، أما آخر مثال بارز فهو تمردهم وعزل السلطان سليم الثالث (1789-1807) وتدبير مقتله في 1808.

(6) Tachau & Heper ،op. cit ،P. 19.

(7) وليم هيل، " الجيش التركي والسياسة." في، تركيا : المجتمع والدولة، تحرير أندرو فنكل ونوكهت سيرمان، ترجمة حمدي حميد الدوري وعدنان ياسين مصطفى (بغداد – بيت الحكمة – 2002) ص 69.

(8)Gerrassimos Karabelias ," The Evolution of Civil – Military Relations in Post-War Turkey 1980-1995." Middle Eastern Studies ،Vol. 35 ،No. 4 (October – 1999) P. 132.

(9)Kinross ،op. cit ،P. 38.

(10)Robinson ،op. cit ،P. 236.

(11)George S. Harris ،" The Role of the Military in Turkish Politics." Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Winter – 1965) P. 54.

(12)Ibid ،P. 55.

(13)William M. Hale ،Turkish Politics and the Military (New York – Rout ledge- 1994) P. 72 ; Robinson ،op. cit ،P. 238.

وكان القانون المذكور قد صدر على خلفية شكوك مصطفى كمال في نوايا عدد من كبار ضباط الجيش وقادة حرب الاستقلال الذين لم يتفقوا مع توجهاته فيما يخص إلغاء السلطنة والخلافة، أو بسبب كونهم ليبراليين أو دعاة إقامة ديمقراطية تعددية،

Harris ،op. cit ،PP. 56-57 ; Hale ،op. cit ،P. 67.

(14)Hale ،op. cit ،P. 72.

(15)Harris ،op. cit ،P. 58.

(16)Umit Cizre Sakallioğlu ," The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy." Comparative Politics ،Vol. 29 ،No. 2 (January – 1997) P. 159.

ويذكر مصدر آخر أن رئيس هيئة الأركان العامة وضع تحت سلطة مدنية كاملة بشكل مباشر منذ عام 1943 عندما أصبح مسؤولاً أمام الوزارة ورئيس الوزراء. وبأن خطوة أخرى اتخذت في عام 1949 بتشكيل مجلس أعلى للدفاع الوطني يضم عدداً من الوزراء المدنيين، وأن هذا المجلس وازن سلطة رئيس هيئة الأركان العامة جزئياً. يُنظر،

Daniel Lerner & Richard D. Robinson ," Swords and Ploughshares : The Turkish Army as a Modernizing Force." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military and Modernization (New Brunswick N.J – 2008) P. 119.

(17) هيل، المصدر السابق، ص 70. إن القانون المذكور لم يستطع أن يضمن عدم تغلغل الأفكار السياسية في صفوف العسكريين أحياناً. ففي عام 1938 اعتُقل الشاعر التركي المعروف ناظم حكمت ران لأنه كان ينشر الدعاية الشيوعية بين بحارة المدمرة " ياووز ". وفي عام 1939 قيل أن مجموعة شيوعية قد اكتُشفت في الأكاديمية البحرية. واعتنق ضباط آخرون أفكاراً طورانية، ففي عام 1944 عُرض 23 من هؤلاء أمام المحاكم، كان بينهم النقيب الب ارسلان توركيش. وبعد حوالي عام أطلق سراحهم وعاد توركيش إلى وحدته العسكرية. ينظر، Harris ،P. 62.

(18) هيل، المصدر السابق، ص 70، Lerner & Robinson ،op. cit ،P. 119.

(19) المشير فوزي چقماق (1876-1950) تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول عام 1898، وصار وزيراً للحربية في عام 1918. وفي 1920 التحق بمصطفى كمال وأيده في حرب الاستقلال، وضَمَن ذلك تأييد الجيش لمصطفى كمال بشكل كبير. وكان له دوره في معارك حرب الاستقلال ورُقيّ إلى مرتبة مشير مع مصطفى كمال،وتولى منصب رئيس وزراء في حكومة أنقرة بين 24 كانون الثاني 1921 – 10 تموز 1922. كما تولى منصب رئيس هيئة الأركان العامة لفترة طويلة (من 12 تموز 1922 إلى 12 كانون الثاني 1944) وكان چقماق معروفاً بورعه، ولم ينظر باستحسان إلى العديد من سياسات مصطفى كمال في مجالي التحديث والعلمنة، كما أنه بقي يستخدم الحرف العربي في الكتابة. وقد اشتكى العديد من الضباط والجنرالات المؤيدين للتحديث والعلمانية من بقاء چقماق في منصبه لمدة طويلة. توفي عام 1950 ودفن في جامع أبي أيوب الأنصاري في إسطنبول.

(20)Harris ،op. cit ،P. 60 ; Kenneth Fidel ،" Military Organization and Conspiracy in Turkey." in Kenneth Fidel (ed.) ،Militarism in Developing Countries (New Jersey – Transaction inc. – 1975) P. 172.

(21)Karpat ،op. cit ،P. 1659.

(22)Simon V. Mayall ،Turkey : Thwarted Ambition (Washington – D.C – Institute for National Strategic Studies – McNair Paper56 ، – January 1997) P. 29.

(23)Fidel ،op. cit ،P. 173.

(24) تأسس الحزب الديمقراطي في 7 كانون الثاني 1946 من قبل جلال بايار ورفيق كورالتان ومحمد فؤاد كوبرلو وعدنان مندريس. وقد دخل في منافسة قوية مع حزب الشعب الجمهوري واستطاع أن يصل إلى السلطة بعد انتخابات 14 أيار 1950، وبقي فيها حتى الانقلاب العسكري في 27 أيار 1960، وأُغلق رسمياً بقرار من المحكمة المختصة في 29 أيلول 1960. وكان الحزب يُعد ممثلاً لمصالح الوجهاء والملاكين في المقام الأول. للمزيد من التفاصيل ينظر،

إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر – 1992) ص ص 266-280 ؛

M. Serhan Yücel ،Türkiye'nin Siyasal Partileri 1859-2005 (Istanbul – Melisa Matbaacilik – 2005) p. 29 .

(25)Karpat ،op. cit ،P. 1659.

(26) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998) ص 21.

(27) في تعليقه على هذا الأمر ذكر أورخان اركانلي، وهو من الضباط الذين شاركوا في انقلاب عام 1960، قائلاً " لا توجد أية مشكلة في هذا البلد إن لم تكن لها علاقة بالأمن القومي من سعر الرز إلى الطرق والمواقع السياسية. وإذا ما كنت من المفكرين، فإن هذا أيضاً موضوع له علاقة بالأمن القومي... ". ينظر، أحمد، المصدر السابق، ص 292.

(28) المصدر نفسه

(29)Sakallioğlu ،op. cit ،P. 159.

(30) محمد نور الدين، حجاب وحراب : الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت – رياض الريس للكتب والنشر – 2001) ص 268.

(31)Sakallioğlu ،op. cit ،P. 157..

(32)Mayall ،op. cit ،P. 31.

(33) دستور الجمهورية التركية لعام 1982، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.

(34) هاينتس كرامر، تركيا المُتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر (الرياض – مكتبة العبيكان – 2001) ص 71.

(35) المصدر نفسه، ص 72.

(36) المصدر نفسه، ص 73.

(37) ولد توركوت اوزال في مدينة ملاطية عام 1927، وتخرج من قسم هندسة الكهرباء في جامعة إسطنبول التقنية عام 1950. عمل في إدارة تخطيط الطاقة الكهربائية، وواصل الدراسة في الولايات المتحدة بين عامي 1952-1953 في مجال تقنية الطاقة الكهربائية والإدارة الهندسية. وعمل منذ عودته إلى تركيا في العديد من دوائر الدولة، ومنها دائرة التخطيط العامة، كما ألقى محاضرات في جامعة الشرق الأوسط التقنية في إسطنبول. وبين عامي 1971-1973 عمل في البنك الدولي، ثم عاد إلى تركيا حيث عمل في إدارة بعض شركات القطاع الخاص حتى عام 1979 عندما عُيّن مساعداً لرئيس الوزراء سليمان ديميريل حتى

الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980. وقد بقي في الخدمة في ظل حكم العسكر، إذ صار وزير دولة ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية حتى تموز 1982. أسس حزب الوطن الأم في عام 1983، وأصبح رئيساً للوزراء في 13 كانون الأول 1983 بعد فوز حزبه في الانتخابات العامة، كما فارز حزبه مرة أخرى في انتخابات 1987. وبعد حوالي عامين أصبح اوزال رئيساً للجمهورية في 9 تشرين الثاني 1989 وبقي في هذا المنصب لحين وفاته في 17 نيسان 1993. عُرف اوزال يتوجهه الليبرالي في السياسة الاقتصادية، وبميوله الإسلامية أيضاً.

(38) Karabelias، op. cit، P. 137.

(39)Sakallioğlu، op. cit، P. 159.

(40) Kees Koonings & Dirk Krujit، Political Armies : The Military and Nation Building in the Age of Democracy (New York – Zed Books – 2002) P. 166.

(41) في 8 آب 2003 بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا إصلاحات استهدفت تقليص الدور السياسي للجيش في تركيا وذلك من خلال : (1) تحديد السلطات التنفيذية ومجالات مسؤولية مجلس الأمن القومي بحيث يصبح مجلساً استشارياً. (2) زيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي بأن يكون سكرتير عام المجلس مدنياً، ويرفع تقريراً إلى نائب رئيس الوزراء. كما تضمنت حزمة الإصلاحات تلك جعل الإنفاق العسكري تحت رقابة مشددة من قبل هيئة المحاسبة. ينظر،

Soner Cagaptay ," European Union Reforms Diminish the Role of Turkish Military : Ankara Knocking on Brussels' Door." The Turkish Year book، Vol.XXXIV، 2003 ، PP. 213-214.

(42) وفقاً لما ذكره اورخان اركانلي " يعد الضباط طبقة، بالإضافة إلى كونهم فئة موظفين محترفين. ففي تركيا توجد طبقة عسكرية، بالضبط مثلما توجد طبقة عمال وطبقة فلاحين. والطبقة العسكرية تعيش حياة مغلقة واحتكاكها بمحيطها المدني قليل. وحياة الضباط تُقضى بكاملها بين البيت والثكنات العسكرية، والبيت هو بالأساس امتداد للثكنة. وهم يقضون الأربعة والعشرين ساعة بكاملها في نفس البيئة وبرفقة نفس الأشخاص. وهذا النمط من الحياة يجعلهم يحملون الأفكار والآراء والشكاوى والاستنتاجات نفسها ". ينظر، هيل، المصدر السابق، ص 68.

(43) تعود هذه الأرقام إلى التسعينات، عن أعداد الضباط ينظر، Mayall، op. cit، P. 35. وعن أعداد الجنرالات ينظر، Kutschera، op. cit.

(44)Karabelias، op. cit، P. 148.

(45) معوض، المصدر السابق، ص 117.

(46)F. Stephen Larrabee & Ian O. Lesser، Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty (Rand Corporation – National Security Research Division – 2003) P. 27

(47) معوض، المصدر السابق، ص 118.

(48) Cagaptay، Secularism and Foreign Policy، P. 9.(49) جنكيز تشاندار، " صورة لتركيا من الداخل : أزمة النظام ودور الجيش." شؤون الأوسط، العدد 64، آب / أغسطس 1997، ص 16.

(50) الحقيقة أن الحكومة التركية أضفت صفة دينية على مشاركة وحدات من الجيش التركي في الحرب الكورية في عام 1950 إلى جانب القوت الأمريكية. فقد ذكر لورد كنروز، الذي كان

في تركيا حينذاك " أن القوات المسلحة التركية في كوريا حاربت باسم الإسلام، وكانت تؤدي الشعائر الدينية قبل الذهاب إلى المعركة، وكان يقودها (في الملصقات عن الحرب) ضباط يحملون القرآن ". ينظر،

Sam Kaplan ،" Din-U Devlet All Over Again ? The Politics of Military Secularism and Religious Militarism in Turkey following the 1980 Coup." International Journal of Middle East Studies ،Vol. 34 ،No. 1 (February – 2002) PP. 113.118 ،

(51) أحمد، المصدر السابق، ص 292.

(52) Nicholas S. Ludington & James W. Spain ," Dateline in Turkey : The Case for Patience." Foreign Policy ،No. 50 (Spring – 1983) P. 157.

(53) كرامر، المصدر السابق، ص 68 ؛

Cağaptay ،Secularism and Foreign Policy ،P.9.

(54) تشاندار، المصدر السابق، ص 16.

(55)Karabelias ،op. cit ،PP. 148-149.

(56)Hale ،op. cit ،P. 80.

(57)Harris ،op. cit ،P. 56.

(58)Hale ،op. cit ،P. 81.

(59)Harris ،op. cit ،P. 56.

(60) نور الدين، حجاب وحراب، ص 269.

(61) المصدر نفسه.

(62)Hale ،op. cit ،P. 80.

(63) هيل، المصدر السابق، ص 70.

(64)Nur Yalman ،" Intervention & Extrication : The Officer Corps in the Turkish Crises." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military Intervens ،Case Studies in Political Development (Connecticut – Russel Sage foundation – 1968) P. 129.

(65) Kutschera ،op. cit. (66)Sabri Sayari ،" Turkey's Islamist Challenge ". Middle East Quarterly ،Vol. III ،No. 3 ،September 1996. متـــاح علـــى الموقـــع، www.meforum.org/meq/

(67)Kutschera ،op. cit.

(68)Karabelias ،op. cit ،P. 139 . (69)Kutschera ،op. cit Ibid.

(71) أحمد، المصدر السابق، ص 280 ؛

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بدايات إرسال البعثات العسكرية إلى الولايات المتحدة للتدريب على استخدام الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة بدأ قبل سنوات قليلة من انضمام تركيا إلى حلف الناتو. ففي بداية 1948 استلمت تركيا أربع غواصات أمريكية، وتطّلب هذا إرسال 350 ضابط وجندي من البحرية التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتدريب عليها وعلى غيرها من السفن الحربية. وكان هذا بداية برنامج أمريكي واسع لتدريب الجيش التركي سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، أو من خلال إرسال مستشارين ومدربين عسكريين وإقامة مراكز تدريب كثيرة في مقرات القيادة والفرق العسكرية اعتماداً على البعثة العسكرية الأمريكية المشتركة لمساعدة تركيا " JAMMAT " منذ عام 1952. ينظر،

Lerner & Robinson ،op. cit ،PP. 130-131.

(72)George S. Harris ،" The Role of the Military in Turkish Politics." (Part 2) ،Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Spring – 1965) P. 170.

(73) أحمد، المصدر السابق، ص 293.

(74)Karabelias ،op. cit ،P. 140.

(75) أحمد، المصدر السابق، ص ص 293-296.

(76)Karabelias ،op. cit ،PP. 140-141 ; Steven A. Cook ،Ruling but not Governing : The Military and Political development in Egypt ،Algeria and Turkey (Baltimore – The John Hopkins Press – 2007) P. 111.

(77)Karabelias ،op. cit ،P. 140.

(78)Cook ،op. cit ،P. 111.